

كلمة الوزير الأول في افتتاح أشغال المنتدى الاقتصادي الجزائري الفرنسي  
"الجزائر-فرنسا: من أجل شراكة اقتصادية متجددة"

الجزائر، 10 أكتوبر 2022

السيدة إليزابيث بورن، وزيرة الأولى للجمهورية الفرنسية،  
السيدات والسادة الوزراء،  
أصحاب السعادة،  
السيدات والسادة رؤساء المؤسسات،  
أيها الحضور الكريم،

يطيب لي في البداية، أن أجدد ترحيبي بالسيدة إليزابيث بورن، وزيرة الأولى للجمهورية الفرنسية، وكذا بالوفد المرافق لها، وأسعد أن أفتتح معها اليوم أشغال هذا المنتدى الاقتصادي بحضور شخصيات مهمة من عالم المال والأعمال، إلى جانب كوكبة من المتعاملين الاقتصاديين.

إن تنظيم هذا الحدث الذي يأتي غداة انعقاد الدورة الخامسة للجنة الحكومية رفيعة المستوى الجزائرية-الفرنسية، إنما هو تأكيد صريح على الإرادة السياسية التي تحذو قائدي البلدين من أجل تعزيز العلاقات الثنائية والمضي قدما في بناء تصور جديد للتعاون الاقتصادي القائم على المبادئ التي يتضمنها إعلان الجزائر، الموقع بين الطرفين، في السابع والعشرين من أوت الماضي.

وما شعار المنتدى الموسوم بـ "الجزائر-فرنسا: من أجل شراكة اقتصادية متجددة" إلا تعبير عن رؤية سديدة حول الدور الذي يمكن أن يؤديه رواد الأعمال في كلا البلدين في رسم معالم هذا التصور الجديد وإضفاء ديناميكية مستدامة للتبادل الاقتصادي. كما سيشكل ذلك دعوة صريحة لإسهامهم في بناء شراكة متينة قائمة على التكامل والمصلحة المشتركة.



السيدة الوزيرة الأولى،

السيدات والسادة الحضور،

إنّ المحاور التي سيناقشها المشاركون أثناء ورشات هذا المنتدى تشكّل فرصا للشراكة في قطاعات متعددة، كما تندرج ضمن أولويات الحكومة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجذب الاستثمار الأجنبي المنتج والخلاق للثروة ومناصب الشغل، وذلك في إطار المخطط الشامل للإنعاش الاقتصادي الذي باشرته الحكومة منذ سنة 2020، تنفيذاً لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون. وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة مخططاً تنموياً طموحاً في قطاع الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي، قصد تنويع مصادر الطاقة، حيث تسعى الجزائر إلى إنتاج ما يقارب 15 000 ميغاواط من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2035، بدءاً بتوفير 1000 ميغاواط كمرحلة أولى. كما يجري العمل حالياً على زيادة الفعالية الطاقوية لترشيد استهلاك الطاقة، من خلال تحسين العزل الحراري للمباني وإعادة التأهيل التدريجي للحظيرة السكنية وتعميم الإضاءة بالمصابيح الاقتصادية والتحسين المعياري للأداءات الطاقوية للأجهزة الكهرومنزلية.

أمّا فيما يتعلّق بالصناعات الغذائية، فإنّ هذا القطاع يحتل مكانة ذات أهمية كبيرة في البرنامج الحكومي الهادف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتصدير عديد المنتجات إلى الخارج، وخاصة إلى الأسواق الإفريقية والآسيوية. ومن هنا، تعول الحكومة على زيادة الإنتاج في شعب هذا القطاع وتحسين النوعية بهدف الاستجابة للمعايير الدولية وكذلك الارتقاء بمستوى التنافسية.

يساهم حالياً القطاع الفلاحي بنسبة 14.7٪ في الناتج الداخلي الخام، ويشغّل 20٪ من اليد العاملة الوطنية، وتعول عليه الدولة كثيراً لتقليص فاتورة الاستيراد التي غالباً ما فاقت 10 ملايين دولار بالنسبة للمواد الغذائية فقط.

وتعدّ الصناعات التحويلية رافداً لتحقيق التنمية والنموّ إذ تعمل الدولة على بعث مختلف شعبها، كالصناعة الميكانيكية والغذائية والصناعات الالكترونية والكهرومنزلية وصناعة النسيج والجلود. حيث تعرّزت كلّ شعبة بمخطّط لتطويرها وبرنامج لدعم الفاعلين فيها. كما يولي بلدنا أهمية قصوى لتطوير أنشطة المناولة المنبثقة عن هذه الصناعات قصد تحقيق إدماج محلي أكبر، ولهذا الغرض تستفيد مؤسسات المناولة من مختلف التحفيزات كالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمواد الأولية التي تستوردها أو التي تقتنيها محلياً.

وبخصوص الصناعة الصيدلانية، فإنّ الجزائر، سعيًا منها لتحقيق الأمن الصحيّ، قد عملت على رسم سياسة صيدلانية تهدف إلى تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الوطنية من الأدوية والتوجّه نحو التصدير وخاصة نحو السوق الإفريقية والانفتاح على الشراكة مع الدول الرائدة في مجال إنتاج الأدوية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو إلى ضرورة الارتقاء بالشراكة التي تجمع مجمع صيدال بالشركات الفرنسية إلى مستوى أعلى يسمح بتوسيع نطاق المنتجات المصنّعة محليًا لتشمل اللقاحات والأدوية الأساسية، ذات قيمة مضافة عالية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير الشراكة بين المجمعين، والتي نأمل أن تُصبح نموذجًا ناجحًا يُحتذى به في مجال تبادل التجارب ونقل الخبرات والمهارات.

السيدة الوزيرة الأولى،

السيدات والسادة الحضور،

وعيا منها أنّ الإنعاش الاقتصادي مرهون بتحسين مناخ الأعمال، أقدمت الحكومة على اتخاذ حزمة من الإصلاحات تمثّلت أساسًا في عصنة الإدارة الجمركية والجبائية والقطاع المصرفي وذلك من خلال إرساء مناهج تسيير حديثة تقوم على الشفافية والرقمنة وتبسيط الإجراءات.

وقد شملت الإصلاحات كذلك، مراجعة قاعدة 51/49، لجعلها تقتصر فقط على بعض القطاعات الاستراتيجية. كما تخلّت الدولة عن حقّ الشفعة، باستثناء التنازل عن حصص الشركات في الهيئات التي تمارس نشاطًا استراتيجيًا، حيث يتطلّب ذلك ترخيصًا من الحكومة.

كما عملت الحكومة من خلال القانون الجديد المتعلّق بالاستثمار، والنصوص التطبيقية ذات الصلة، على وضع إطار قانوني أكثر مرونة وتكاملاً، لتنظيم عملية الاستثمار وتنويع التحفيز التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية وضمان حقوق المستثمرين، حيث ينصّ القانون على إنشاء لجنة وطنية عليا للطعون المتعلقة بمشكلات الاستثمار، لدى رئاسة الجمهورية، مكلفة بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون بخصوص التحفيزات والتراخيص الإدارية.

وقد تمّ أيضا بموجب هذا القانون، إنشاء شبّك لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المستحدثة، ليكون منسقا وحيدا للمشروعات الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

ومن جهة أخرى، تعمل الحكومة أيضا على مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لتسيير العقار الموجه للاستثمار، لتسهيل حصول المستثمرين على الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع وعلى تحيين ومراجعة النصوص القانونية التي قد تشكل عائقاً للوتيرة الاقتصادية المتنامية التي تعرفها البلاد.

السيدة الوزيرة الأولى،

السيّدات والسادة الحضور،

إنّ هذه الإصلاحات تأتي لتعزيز المقومات التي تزخر بها بلادنا، والمكاسب التي تمّ تحقيقها من منشآت قاعدية وبنى تحتية تؤهلها أن تكون قبلة للاستثمار الأجنبي، فقد قاربت معدّلات الربط بالكهرباء 99 ٪، وكذا الربط بالغاز الذي تجاوز 65 ٪، والربط بشبكات المياه بنسبة 98 ٪، والربط بشبكات التطهير بمعدّل 91 ٪، الأمر الذي أهلها لتحتل المرتبة الثالثة إفريقياً في تصنيف برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول مؤشر التنمية البشرية.

وتعدّ شبكة السكة الحديدية التي تمتدّ على مسافة 4200 كلم من بين الأكثر كثافة في إفريقيا، وهو الشأن نفسه بالنسبة لشبكة الطرقات التي تضمّ ما يزيد عن 127.000 كلم، منها أكثر من 1.200 كم من الطريق السيار شرق-غرب، ناهيك عن المطارات والموانئ المنتشرة في مختلف مناطق الوطن، والتي تدعّمت مؤخراً بفتح خطوط جوية وبحرية جديدة، لاسيما نحو إفريقيا، لتعزيز بذلك مكانة الجزائر كبوابة للقارة الإفريقية.

كما تسعى الجزائر دوماً إلى إضفاء طابع تكاملي واندماجي على بناها التحتية مع دول الجوار، من خلال ربط طريق الوحدة الإفريقية وخط الألياف البصرية بشبكات الطرق الوطنية والبنية التحتية للدول الأخرى، مما يسهل، لا محالة، حركة البضائع والأشخاص بين الجزائر ودول المنطقة ويفتح آفاق واعدة للمؤسسات الفرنسية المتواجدة في الجزائر، من أجل ولوغ منتجاتها السوق الإفريقية التي تُحصى حالياً أكثر من 1.3 مليار مستهلك والتي تنمو بوتيرة متسارعة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة أيضاً إلى الموقع الجغرافي المتميز للجزائر الذي يجعل منها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، خاصة وأنها ترتبط مع هذه المناطق باتفاقيات التبادل الحر، على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية منطقة التبادل الحر الكبرى العربية واتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، التي يُنتظر أن ترفع من الدخل الإجمالي لإفريقيا بمعدل 7 ٪ أي ما يعادل 450 مليار دولار، علاوة على رفع الصادرات الإفريقية بقيمة 560 مليار دولار لاسيما في قطاع التصنيع، وهو ما يتيح آفاقاً واعدة للاستثمار بالجزائر والتوجه بالتصدير نحو إفريقيا.

علاوة على ذلك، تمتلك الجزائر مزايا تنافسية مقارنة خاصة في تكلفة عوامل الإنتاج ووفرته، لاسيما الطاقة واليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى منشآت قاعدية وبنى تحتية وطنية، ذات طبيعة اندماجية إقليمية، حيث تعمل الجزائر على تكريس رؤيتها الداعمة للاندماج الإقليمي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أنجزت الجزائر طريق الوحدة الإفريقية (transsaharienne) الذي يربطها بنيجيريا، ويتفرع إلى بلدان أخرى في المنطقة، على غرار تونس ومالي والنيجر والتشاد، بالإضافة إلى طريق آخر هو في طور الإنجاز، سيربط الجزائر بموريتانيا، مما سيسمح بربط الجزائر ببلدان غرب إفريقيا عبر أروقة اقتصادية استراتيجية، علاوة على المعابر البرية التي تصل الجزائر بدول الجوار على غرار موريتانيا وليبيا وتونس والنيجر ومالي.

وستتدعم هذه الجهود في المستقبل القريب باستحداث مناطق حرة على مستوى المناطق الحدودية، ما من شأنه توفير المنشآت الكفيلة بتنشيط التجارة البينية في المنطقة. هي كلها مقومات هامة واستراتيجية تجعل من الجزائر وجهة متكاملة للاستثمار، لاسيما وأن الجزائر انخرطت دون رجعة في مسعى تنموي يهدف إلى زيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية المباشرة والدفع به إلى الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي وفي سلسلة القيم الإقليمية والعالمية.

السيدة الوزير الأولى،

السيدات والسادة الحضور،

إن الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في مختلف القطاعات، لاسيما الاقتصادية منها، تصبو إلى تطوير نمط التسيير وتسريع وتيرة التنمية وفسح المجال للإبداع والابتكار لدى المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين.

إن قانون الاستثمار الجديد والنصوص التطبيقية ذات الصلة التي تم نشرها مؤخرا ستساهم، لا محالة، بفضل توليفة التحفيزات والمزايا والضمانات التي أتت بها، في تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للانخراط أكثر في الدينامية الجديدة للتنمية، القائمة على حرية المبادرة والمنافسة الشريفة.

وفي هذا الصدد، فإننا واعون من أن نموذج الشراكة الاقتصادية المتجددة التي نعمل على تجسيدها سوف يكون لها الصدى والوقع الإيجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب على حد سواء، ونتطلع إلى أن تعمل الهيئات الجهوية والدولية المكلفة بالتصنيف على ترجمة وإبراز هذه الجهود في تقاريرها بكل موضوعية واحترافية.



ولا يسعني في ختام كلمتي هذه، إلا أن أعبر لكم عن تمنياتي الخالصة بالنجاح والتوفيق لأشغال هذا المنتدى، التي ستتوج، وأنا على يقين من ذلك، بنتائج من شأنها أن تساهم في تعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية الثنائية، خدمة لأهداف التنمية والرقى في كلا البلدين.

وشكرا على كرم الإصغاء

